تحاول ايران محو آثار بصماتها عن نشاطها. فالمواجهة، هنا، مع متديّنين متعصبين. وليس هناك مَنْ يمكن التحاور معه، وليس هناك مَنْ يمكن التأثير على تطرفه نحو الاعتدال، وليس هناك مَنْ يهمه التنديد أو الادانة» (**المصدر نفسه**، ١٢/٢/١٩٩٣).

مواجهة الاخطار

تحظى معضلة الاخطار التي تراها اسرائيل على مستقبلها في المحيط النووي المتوقع، باهتمام بالغ من جانب اصحاب القرار، والخبراء، ووسائط الاعلام هناك. ويمس هذا الاهتمام الجوانب المختلفة للموضوع، خاصة انعكاسات الامر على النظرية الامنية لاسرائيل التي يعتبر الردع عموماً، والردع النووي خصوصاً، أحد أعمدتها الرئيسة، والذي يتهدّده السقوط. وفي هذا الصدد، لاحظ الوف بن، ان «التعاظم العسكري لايران وطموحاتها النووية ادخلا تغييراً جوهرياً في المفهوم الامني لاسرائيل. فللمرة الاولى منذ العام ١٩٤٨، أصبحوا يشيرون في اسرائيل الى خطر مصيري جديد. فالجيوش الكبيرة للدول المجاورة تبدو، حالياً، أقل خطراً من دولة بعيدة تسعى الى هيمنة اقليمية بقوة الذرة، الارهاب والاصولية الاسلامية». وأشار الى ان المفهوم الامني «ارتكز على النقل السريع للحرب ضد أراضي العدو وحسمها في البر. هذا المفهوم لم يعد وثيق الصلة ازاء الخطر الايراني. فاسرائيل لا تستطيع دحر ايران في حرب برية، ولا تستطيع ضربها بالوسائل التقليدية، كالطائرات والدبابات... ان الاعتراف بالخطر الايراني يستلزم اعادة النظر في عناصر القوة الاسرائيلية. وفي العام الماضي، تحدث رئيس الاركان، ايهود باراك، عن المستويات الثلاثة لأمن اسرائيل: القدرات التقليدية للجيش الاسرائيلي، الردع غير التقليدي (الموجود في ادراك العرب)، والعلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة الاميركية. وينبغي ان يضاف الى هذه القائمة مستوى رابع وهو تسويات سلام ورقابة على التسلح مع الدول المجاورة...» (**هآرتس**، ٤/٣/١٩٩٣).

أكد ذلك، أيضاً، المعلق العسكري، رؤوبين فدهتسور، بالقول: «انه في اليوم الذي تفقد فيه اسرائيل هيمنتها النووية، سينهار أحد المرتكزات الاساسية للتوازن الحساس جداً بينها وبين جاراتها، وسيذهب ادراج الرياح العنصر الحاسم لقدرة الردع الاسرائيلية، بل سيكون من الصعوبة بمكان التكهن بتأثير ذلك على شبكة العلاقات بين اسرائيل ودول المنطقة». وفي القيادة العسكرية «ثمة فهم وادراك جيدان لذلك. فخلال أحاديث ليست للنشر، أعرب كثيرون من القادة عن قلقهم العميق من تغيّر قواعد اللعبة النووية في الشرق الاوسط». ولاحظ انه بالرغم من ان العقيدة العسكرية التي تبلورت في الجيش الاسرائيلي لا تشمل العنصر النووي، وتعتمد كلها على استخدام القوات التقليدية، فقط، «الاّ ان الخيار النووي موجود في الخلفية كسلاح المخرج الاخير. وهذا النظام الامني سوف يتلاشى عندما تفقد اسرائيل الاحتكار الذي تحظى به في المجال النووي. ولدى قيام دولة شرق أوسطية بامتلاك أسلحة نووية، سوف تتعرّض اسرائيل لآلة الابتزاز التي يصعب تقدير نتائجها» (**المصدر نفسه**، ١٨/٦/١٩٩٢).

ويتمحور النقاش والجدل في سبل مواجهة الواقع الجديد في إطار ثلاثة مذاهب أمنية، داخل كل منها تصادم في الآراء. يدعو المذهب الاول الى العمل على مواصلة احتفاظ اسرائيل بالاحتكار النووي، ومنع تحقيق هذا الانجاز من جانب أي من دول المنطقة، بالوسائل كافة، بما فيها القوة العسكرية. ويدعو المذهب الثاني الى جعل المنطقة خالية من الاسلحة النووية في إطار اتفاقات سلام وترتيبات رقابة متبادلة. بينما يدعو المذهب الثالث الى التسليم بتنوية الشرق الاوسط لخلق ما يشبه ميزان الرعب بين الاطراف.

اولاً ـ وهم الابقاء على الاحتكار النووي

كان الاحتكار النووي، على الدوام، عنصراً أساسياً في نظرية الامن الاسرائيلية، لكنه برز، بوضوح، مع اقتراب العرب من امكانية امتلاك هذا السلاح، خاصة في حالة العراق، وقصف المفاعل النووي «اوزيراك» قرب بغداد في العام ١٩٨١. ففي أعقاب ذلك، أسس خبراء السياسة نظرية مثيرة وضعوا في صلبها ما